كلمة شكر

السلام عليكم و رحمة الله و بركاته؛

اسمحوا لي في بداية مداخلتي أن أوجه خالص شكري و تقديري للقائمين على المؤتمر و على رأسهم:

معالي السيد الأمين العام للإتحاد؛

معالي السيد رئيس المجلس التنفيذي؛

معالي السيد رئيس الإتحاد على الدعوة للمشاركة في المؤتمر الفني السابع عشر لاتحاد سلطات الضرائب في الدول الإسلامية

والشكر موصول كذلك لكل المشاركين في هذا المؤتمر الذي نرجو له النجاح والتوفيق على غرار المؤتمرات السالفة.

عرفت المملكة المغربية على غرار باقي دول العالم ظرفية خاصة و غير مسبوقة بسبب تفشي جائحة فيروس كورونا ١٩ تطلبت من كافة القوى الحية في البلاد مستوى عالي من الوطنية والالتزام والتضامن والتعاون و الإبداع لإيجاد حلول للتغلب على الجائحة و مواجهة تداعياتها، وذلك باعتماد مقاربة تشاركية تروم تعبئة و توحيد الصف الوطني من أجل ضمان توفير انخراط و تلاحم وطني في مواجهة هذه الجائحة.

وكانت المملكة المغربية من بين الدول السباقة إلى إيجاد جملة من الإجراءات الوقائية والاحترازية و فرض حالة الطوارئ في كافة أنحاء التراب الوطني حيث منحت بلادنا بتوجيهات من جلالة الملك حفظه الله الأولوية لصحة وسلامة المواطنات و المواطنين دون إغفال متطلبات دعم الفئات الهشة والمتضررة من هذه الجائحة، وكذا العمل على الحد من تداعياتها السلبية على الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد.

وفي هذا الإطار و من أجل ضمان تدبير فعال و ناجع للأزمة اعتمدت المديرية العامة التابعة لوزارة الاقتصاد و المالية إستراتجية شاملة تتضمن حزمة من التدابيرسيتم بسطها في فيما بعد؛

وتجدر الإشارة إلى أن النظام الجبائي المغربي نظام تصريحي بالأساس يخول للإدارة الحق في المراقبة، وبالموازاة مع ذلك فإن إدارة الضرائب حريصة على تطبيق مضامين المذكرة التوجيهية العامة و التي ترتكز على المحاور التالية:

- التطوير المستمر لجودة الخدمات المقدمة للمرتفق عملا بمقتضيات ميثاق المرافق العمومية؛ (54.19)
- إحداث إدارة ضريبية يقظة ومرنة وذكية ومبتكرة؛
- تعبئة و تثمين الرأس مال البشري الذي تزخر به الإدارة الجبائية.

و ممـا لاشـك فيـه أن انخـراط إدارة الضـرائب فـي التحـول الرقمـي ابتـداء مـن سـنة ٢٠٠٧ قـد سـاهم بشـكل كبيـر فـي تحسـين الإمتثـال الضـريبي مـن خـلال تبسـيط مسـاطر الإقـرار و الأداء الإلكتـرونيين، كمـا أبانـت الجائحـة عـن دور و أهميـة الرقمنـة من خلال أثرها الإيجابي في تدبير أفضل و ناجع للمرفق العمومي؛

ولقـد نجـم عـن ظهـور فيـروس كوفيـد ١٩ فـي شـهر نـونبر ٢٠١٩ باعتبارهـا جائحـة حسـب المنظمـة العالميـة للصـحة، و انتشـارها السـريع فـي جميـع منـاطق العـالم و منهـا المغـرب، أزمـة غيـر مسـبوقة و متعـددة الأبعـاد ، كانـت لهـا انعاكاسـات بالغـة علـى صـحة المـواطنين و دخلهـم و كـذا علـى أنشـطتهم الاقتصـادية؛ و علـى الـرغم مـن نجـاح الدولـة المغربيـة فـي الـتحكم النسـبي فـي مسـار تطـور وبـاء كورونـا و وعيهـا المسـبق بتداعياتـه الاقتصـادية والإجتماعيـة لـم يجنبهـا عـدة آثـار، الأمـر الـذي اسـتدعى اتخاذ مجموعة من التدابير والتي سنتناولها وفق التصميم الآتي:

أولا: تداعيات أزمة كوفيد ١٩ على الإقتصاد المغربي :

- ✓ التوقـف التـام أو الجزئـي للنشـاطات الإنتاجيـة والاستثمارية (تأثر العرض)؛
- ✓ انخفـاض نفقـات الأسـر الموجهـة نحـو الاسـتهلاك النهـائي والطلب الخارجي (تراجع الطلب)؛
- ✓ تعـرض الاقتصـاد المغربـي للمخـاطر المرتبطـة بتقلبـات الأسـواق الدوليـة، بسـبب اندماجـه الكبيـر فـي الاقتصـاد العـالمي الـذي دخـل مرحلة كساد؛
- ✓ خسـارة الاقتصـاد المغربـي لمـا ينـاهز مليـار درهـم عـن كـل يوم حجر.(١٠٤ مليون دولار)؛ المصدر وزارة اقتصاد و المالية؛
- ✓ اسـتقرار "سـعر الفائـدة" بفضـل السياسـة المرنـة التـي تبناهـا البنـك المركـزي، مـن خـلال تخفـيض معـدل الفائـدة الـرئيس الـذي

انتقل من ٢,٢٥ في المائة إلى ٢ في المائة، وذلك قبل ٣ أيام من الإعلان الرسمي عن بداية الحجر الصحي؛

- ✓ تأثر قطاع التجارة الخارجية بشكل مباشر من أزمة كوفيد ١٩ نتيجة انخفاض الطلب الخارجي؛
- ✓ تأثر الوضع الماكرو الإقتصادي الكلي بحيث انخفض نمو الناتج المحلي الخام بسبب انتشار فيروس كورونا و أيضا لتمديد فترة الحجر الصحي، وحسب المندوبية السامية للتخطيط فقد انخفض النمو الاقتصادي المغربي بمقدار ٨,٩ نقاط في الربع الثاني من عام ٢٠٢٠ مقارنة بالربع الأول من نفس السنة؛

و على المستوى القطاعي تأثرت مجموعة من القطاعات منها قطاع النسيج بالنظر إلى مشكل التوريد و تراجع الطلب الخارجي، كما أن قطاع السياحة تكبد خسارة ٣٤,١ مليار درهم بالنسبة لرقم الأعمال و فقدان ٥٠٠,٠٠٠ منصب شغل مباشر وغير مباشر. وذلك مرده لانخفاض أنشطة الإيواء والخدمات المرتبطة بها (مجمل خدماتالفندقة ووحدات الإيواء السياحي و كراء السيارات و خدمات الأسفار ...)

ثانيا : التدابير المتخذة من لدن السلطات العمومية لمواجهة أزمة فيروس كورونا:

في إطار حضور الدولة المغربية القوي في مواجهة الأزمة، وبالنظر إلى وعيها بالتأثيرات السلبية للوباء على اقتصادها، اتخذت منذ الأسابيع القليلة الأولى وبشكل متسارع، مجموعة من التدابير - التي من شأنها التخفيف من التداعيات المحتملة لهذا الوباء - المتجلية على الخصوص فيما يلي:

- **<u>التدابير الهادفة إلى تحسين خزينة المقاولات:</u>**

في إطار المجهودات المبذولة لتنزيل التدابير المتخذة من طرف لجنة اليقظة الإقتصادية و التي تهدف إلى تخفيف آثار الأزمة الناتجة عن جائحة كورونا و دواعيها على المقاولات قامت إدارة الضرائب بالإجراءات التالية:

- تعليق أداء المساهمات الاجتماعية إلى غاية ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ لفائدة المقاولات الصغرى و المتوسطة و المقاولات الصغيرة جدا ؛
- تأجيل سداد أقساط القروض البنكية و الإئتمان الإيجاري؛
- إحداث آلية جديدة للضمان تحت اسم " ضمان أوكسجين" و يهدف هذا المنتوج إلى تمكين المقاولات التي عرفت خزينتها تدهورا بسبب انخفاض نشاطها الحصول على موارد استثنائية للتمويل.

ويهم هذا الإجراء المقاولات التي لا يتعدى رقم معاملاتها ٢٠ مليون درهم، و يغطي ضمان اوكسجين ٩٥% من مبلغ القرض؛

- منح قروض بمبالغ قد تصل إلى 15.000,00 درهم بسعر فائدة ٠% لفائدة المقاولين الذاتيين المتأثرين بالجائحة.

- **<u>التدابير الهادفة إلى دعم الأسر:</u>**

في ظل روح التضامن الذي طبع هذه الظرفية الإستثنائية تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات لدعم الأسر منها:

- منح تعويض جزافي قدره ٢٠٠٠ درهم شهريا لفائدة الأجراء والمتدربين بموجب الإدماج و المصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي برسم شهر فبراير ٢٠٢٠؛
- دعم الأسر في القطاع غير المهيكل (عدد من ١ إلى ٢ = ٨٠٠ درهم؛ من ٣ إلى ٤ أفراد ١٠٠٠ درهم؛ ٤ فما فوق ١٢٠٠ درهم)

- تخفيض رسوم التسجيل المطبقة على اقتناء الأراضي و العقارات المخصصة للإستعمال السكني، ودلك وفق التخفيض التالي:

- بنسبة ١٠٠ % على العقود المتعلقة بالبيع الأول للمساكن الإجتماعية والمساكن ذات القيمة العقارية المخفضة وكذا بالإقتناءالأول للمساكن المذكورة من طرف مؤسسات الإئتمان والهيئات المعتبرة في حكمها والتي تكون موضوع عمليات تجارية أو مالية في إطار عقد "مرابحة أو "إجارة منتهية بالتمليك" أو "مشاركة متناقصة"؛

- بنسبة ٥٠، % العقود المتعلقة بالإقتناء بعوض لأراض فضاء مخصصة لبناء مساكن أو لمحلات مبنية مخصصة للسكنى و كدا باقتناء الأراضي ة المحلات المذكورة من طرف مؤسسات الإئتمان والهيئات المعتبرة في حكمها والتي تكون موضوع عمليات تجارية أو مالية في إطار عقد« مرابحة » أو«إجارة منتهية بالتمليك » أو « مشاركة متناقصة»،على أن ألا يتجاوز مبلغ أساسها الكلي الخاضع للضريبة مليونين وخمسمائة ألف درهم 2.500.000,00وتمنح هذه التخفيضات لعقود الإقتناءات السالفة الذكر المنجزة خلال الفترة الممتدة من تاريخ نشر قانون المالية المعدل هذا بالجريدة الرسمية إلى غاية ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

- **<u>التدابير الجبائية :</u>**

في هذا الإطار اتخذت إدارة الضرائب مجموعة من الإجراءات تتمثل فيما يلي:

- تأجيل إيداع الإقرارات الضريبية للمقاولات التي يقل حجم رقم أعمالها عن ٢٠ مليون درهم دون أي إجراء شكلي؛
- الإعفاء من الضريبة على الدخل بالنسبة للتعويضات و المساعدات العائلية المدفوعة من طرف المقاولة التي توجد في وضعية صعبة؛(المادة ٥٧ الفقرة ٢ من المدونة العامة للضرائب)؛

- الإعفاء من الضريبة على الدخل بالنسبة للأجر المدفوع من طرف المقاولة أو الجمعية أو التعاونية للأجير بمناسبة أول تشغيل له، خلال الستة والثلاثين شهرا (٣٦) الأولى ابتداء من تاريخ هذا التشغيل (٢٤٧ م.ع.ض)
- تحديد السعر الأقصى للفوائد القابلة للخصم و الناجمة عن الحسابات الجارية الدائنة للشركاء في ٢,٢٣ % برسم سنة ٢٠٢٢ طبقا لقرار وزير الاقتصاد و المالية و إصلاح الإدارة الصادر بتاريخ ٢٣ مارس ٢٠٢٠؛
- في إطار تحسين علاقة الثقة مع الملزمين و مواكبتهم في التسوية التلقائية لوضعيتهم الجبائية، تم منحهم بصفة انتقالية إمكانية تسوية وضعيتهم الجبائية من خلال الإدلاء بإقرار تصحيحي برسم السنوات المحاسبية المختتمة خلال ٢٠١٦ و ٢٠١٧ و ٢٠١٨ و يستفيد الخاضعون للضريبة الدين يدلون بالإقرار السالف الذكر قبل فاتح أكتوبر و يؤدون بشكل تلقائي الواجبات التكميلية على دفعتين متساويين على التوالي قبل انصرام شهري سبتمبر و نوفمبر من سنة ٢٠٢٠ من الإلغاء التلقائي للزيادات و الغرامات والذعائر و كدا الإعفاء من المراقبة الجبائية؛(٢٤٧ م.ع.ض)
- تمديد آجال الإتفاقيات المتعلقة ببرامج السكن الإجتماعي، دلك أنه من أجل دعم القطاع العقاري نص قانون المالية ٢٠٢٠ على فترة إضافية مدتها سنة واحدة للإتفاقيات المبرمة بين الدولة و المنعشين العقاريين الذي يجدون في وضعية صعوبة إتمام المشاريع في طور الإنجاز المتعلقة ببرامج بناء السكن الإجتماعي خلال فترة ٥ سنوات؛

ثالثا: التخطيط لاستعادة النشاط :

ضمانا لاستمرارية المرفق العمومي (الفصل ١٥٤ من الدستورالمغربي لسنة ٢٠١١) عملت إدارة الضرائب على المحافظة على حد مقبول من الخدمات رغم الحجر. و تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات المواكبة لتنفيذ حالة الطوارئ الصحية منها:

- احترام قواعد التباعد الاجتماعي؛
- اعتماد نظام التناوب في العمل؛
- الحرص على الالتزام بقواعد الصحة و السلامة [تعقيم اليدين، قياس الحرارة، تنظيف مقرات العمل، إجبارية ارتداء الكمامة، تعليق الملصقات، التلقيح وذلك من أجل ضمان مناخ عمل متأقلم مع ظروف جائحة كورونا؛
- العمل عن بعد؛
- توفير الخدمات الإدارية على الخط [المنصات الرقمية، الهاتف، البريد الإلكتروني ، مراكز الاتصال و التوجيه]

رابعا: المحاور الرئيسية للسياسة الجبائية بعد أزمة كوفيد ١٩ (القانون الإطار ٦٩-١٩)

في هذا الإطار سيتم تنزيل سياسة جبائية ترتكز على مجموعة من المحاور تتجلى فيما يلي:

- تعميم و تعزيز الحماية الاجتماعية من خلال إعداد سياسة جبائية تدمج مجموع أنظمة الاقتطاعات و إعادة تخصيص الموارد وتتيح إمكانية التمويل الجزئي للحماية الإجتماعية، على اعتبار أن الجائحة أبانت الحاجة الملحة لوضع منظومة مندمجة ومستدامة للحماية الإجتماعية، (القانون الإطار ٠٩,٢١)؛
- سياسة جبائية قادرة على إدماج القطاع غير المهيكل في الإقتصاد المنظم على اعتبار أنه يشكل إحدى المكونات الأساسية للنسيج الإقتصادي بحيث يساهم في خلق القيمة المضافة بنسبة ١٢,٦%، ورقم معاملات يلامس ٤١٠ مليار درهم (تقرير المندوبية السامية للتخطيط ٢٠١٨)، الأمر الذي يستدعي ضرورة تبني استراتجية

وطنيـة لإدمـاج أنشـطة القطـاع غيـر المهيكـل تعتمـد علـى نهـج متكامـل و متناسـق يتضـمن عـدة أبعـاد يخـص بالأسـاس التنظـيم و تصـبح معرفـة ضريبيا؛

- سياسـة جبائيـة تسـمح بخلـق منـاخ الثقـة بـين إدارة الضـرائب والملـزمين ترتكـز علـى العدالـة الضـريبية و تبسـيط المسـاطر(القـانون ١٩-٥٥) و رقمنتهـا(القـانون ١٩-٤١ المتعلـق بـالإدارة الرقميـة) تحقيقـا للمرونـة و الفعالية؛
- سياسـة جبائيـة تشـجع القطـاع الإنتـاجي و الإسـتثمار فـي القطاعـات ذات القيمة المضافة العالية؛
- سياسـة جبائيـة تسـمح بـالتوزيع العـادل للعـبء الضـريبي ودعـم القـدرة الشـرائية للطبقـات الفقيـرة و المتوسـطة و ذلـك مـن أجـل تحقيـق مبـدأ المسـاواة بـين الملـزمين و كـذا تحسـين شـفافية الممارسـة الضـريبية و توسيع الوعاء الضريبي.

وعلـى سـبيل الخـتم يمكـن الحـديث عـن بعـض التوجهـات التـي يـتم مراعاتهـا فـي بلـدنا مـن اجـل تـدعيم اسـس الإنعـاش الإقتصـادي وتعزيـز التـوازن الإجتمـاعي اسـتنادا الـى الجباية والتي يحتويها القانون الاطار رقم ٦٩-١٩.

كما يحرص بلدنا على ما يلي :

- الاستمرار في دعم الأسر المعوزة بغية المحافظة على السلم الاجتماعي كشرط أساسي لخلق مناخ الإقلاع الاقتصادي؛
- تعزيز مالية صناديق الضمان الموجودة أصلا، وإيجاد صناديق أخرى في أفق الحصول على صندوق ضمان لكل قطاع؛
- الرفع من مستوى الاستثمار العمومي لأنه يعد رافعة قوية للنمو؛
- تنزيل النموذج التنموي الجديد؛
- الاستمرارية في منح التحفيزات للمقاولات التي تلتزم بتوظيف خريجي الجامعات أو تأهيلهم؛

- إنجاح ورش الصحة (التمويل، التكوين، التدبير ...)،والذي من شأنه تعزيز ثقة المواطنين بمؤسسات الدولة والحفاظ على السلم الاجتماعي؛